

2012/05/01

المواصلات» أخرت مقسم العبدلي 16 عاماً فارتفعت كلفته 782 في المئة

انتقدت مصادر مطلعة تقاعس وزارة المواصلات عن تنفيذ مشروع مبنى مقسم العبدلي مع الاجهزة والمعدات والكيبلات بسعة 5000 خط، لافتة إلى ان المشروع تأخر تنفيذه منذ 16 عاماً منذ اعتماد اول ميزانية له الامر الذي ادى إلى ارتفاع تكلفة المشروع بنسبة 782 في المئة بالاسعار الحالية ما يعد اهدارا واضحا للمال العام. وبينت ان هذا التقاعس يتعارض مع توجه الدولة نحو تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي من خلال تطوير وتحديث الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين خصوصاً في المناطق الشمالية من البلاد حيث تعد هذه المنطقة من المناطق المحرومة من الخدمات والبنية التحتية لا سيما خدمات الاتصالات.

وذكرت المصادر أنه لا يمكن بأي حال من الاحوال أن يتأخر تنفيذ مشروع لمدة 16 عاماً بسبب عدم توافر قطعة الارض، وهذا حسب ما ذكرته وزارة المواصلات من انها في انتظار اعتماد البلدية لتسلم الارض المخصصة منذ 16 عاماً في الوقت الذي ترجع فيه الحقيقة وراء التقاعس في تنفيذ المشروع إلى عدم قدرة الوزارة على اجراء الدراسات الدقيقة عند اختيار الموقع الملائم لتنفيذ المشروع وتراخيها في اتخاذ اجراءات التنفيذ ما أدى إلى عدم استفادة المنطقة من الخدمة.

وأوضحت ان الدولة رصدت 1.315 مليون دينار لانشاء المشروع الذي يشمل انشاء مبنى المقسم وتركيب الاجهزة والمعدات وتمديد الشبكة الارضية المحلية، ورغم انتقادات الاجهزة الرقابية لتأخر تنفيذ المشروع يضرب قياديو الوزارة عرض الحائط بهذه الانتقادات التي ترد في تقارير الاجهزة الشهرية والسنوية والدليل ان احدا من مسؤولي الوزارة لم يحرك ساكناً لاستعجال تنفيذ المشروع.

<http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=347648&date=0105>

2012

2012/05/01

البراك: ملامح رشوة في «الإيداعات»

في الوقت الذي واصلت فيه لجنة التحقيق في الإيداعات المليونية توجيه «تهمة» عدم التعاون للحكومة مع متطلبات التحقيق، كشفت مصادر نيابية عن بوادر أزمة جديدة بين رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني ولجنة التحقيق في التحويلات الخارجية، بسبب اعتذاره عن عدم الحضور، لأن الديوان مكلف من قبل مجلس الوزراء بالتحقيق في القضية.

أما اللجنة، من جهتها، فترفض هذا المبرر، وعمدت إلى توجيه دعوة أخرى للعدساني الخميس المقبل.

وبينت المصادر أن أعضاء لجنة التحقيق في التحويلات لديهم معلومات أن الإدارة القانونية في ديوان المحاسبة رفعت مذكرة للعدساني ترفض فيها مبررات عدم حضوره اجتماعات لجنة التحقيق البرلمانية.

من جانبه، اعتبر رئيس اللجنة د. فيصل المسلم أن اعتذار العدساني «غير مقبول ولا يستقيم ومخالف للنصوص الدستورية والقانونية التي توجب عليه الحضور». وعلى صعيد الإيداعات المليونية قال مقرر اللجنة محمد الدلال، إن تصريح وزير المالية مصطفى الشمالي بشأن تعاونه مع لجان التحقيق «جانبه الصواب». وقال الدلال إن الجهات التابعة للوزارة «غير متعاونة وتتعمد إخفاء المعلومات عن لجنة التحقيق في الإيداعات».

الرشوة السياسية

أما رئيس اللجنة مسلم البراك، فقد أعلن «أن ملامح الرشوة السياسية بدأت تظهر بشكل كبير في القضية» مشيراً إلى أن أحد المستشارين في إحدى مؤسسات الدولة قدّم نصائح للخلاص من القضية عبر تحويلها إلى قضية نصب واحتيال «وسنكشف اسم هذا المستشار متى ما تقدم باستشارة أخرى للتغطية على القضية أو التدخل فيها».

وبيّن البراك أن اللجنة ستعقد اجتماعاً غداً، حيث وجهت الدعوة إلى عدد من البنوك المحلية، ممثلة في مديريها العامين ورؤساء وحدات غسل الأموال، والرقابة الداخلية فيها، تمهيداً للوصول إلى بعض المعلومات المتعلقة بالتحقيق.

التعديلات الدستورية

وعن التعديلات الدستورية، قال المسلم إن كتلة التنمية والإصلاح ستنداعى خلال اليومين المقبلين مع مجموعة من النواب للتشاور وصياغة التعديلات الدستورية التي أعلنت عنها، مشيراً إلى أن الكتلة طلبت موعداً من كتلة الأغلبية لتعرض تلك التعديلات.

كما أعلن المسلم أن 23 نائباً تقدّموا رسمياً بطلب عقد جلسة خاصة الخميس المقبل لإقرار المداولة الثانية لقانون التطاول على الذات الإلهية ومقام النبوة. وفي السياق نفسه، أكد النائب عبدالحميد دشتي، أنه سيقدّم اليوم تعديل قانون توارث الإمارة، بشأن آليات اختيار سمو ولي العهد، مشيراً إلى أن الهدف من التعديل هو الحفاظ على وحدة الأسرة الحاكمة وترابطها.

عقد شل

على صعيد مختلف، واصلت لجنة حماية الأموال العامة بصفحتها لجنة تحقيق أمس، بحث ملفي عقد شركة شل وتهريب الديزل.

وقالت مصادر إن اللجنة طالبت شركة نفط الكويت بتزويدها بالعقد المبرم مع شركة شل، لاسيما أن ديوان المحاسبة لم يستطع التوصل إليه، كما طلبت المحاضر والأوراق والدورة المستندية التي تم عبرها اختيار الشركة.

وأفادت المصادر بأن اللجنة طلبت من الشركة الوطنية للبتروك تزيدها بالمستندات الرسمية بشأن كمية واستهلاك السوق المحلي من الديزل، لافتة إلى أن اللجنة وجّهت سؤالاً إلى المسؤولين عن نطاق بيع الشركة للديزل، لاسيما أن الأرقام توضح أن كمية إنتاج الشركة اليومي نحو 300 ألف ليتر، بينما استهلاك السوق المحلي يبلغ نحو 30 ألفاً، «فكيف تتصرف الشركة في الـ 270 ألف ليتر المتبقية؟ ومن يشتريها؟».

2012/05/01

عقد «ماكجيل».. في الإنعاش

اتساقا مع ما نشرته «الكويتية» في عدد أمس بشأن اتفاقية «الصحة و ماكجيل»، التي كشفت فيه بالمستندات ما يشكل فضيحة قانونية وإجرائية ومالية، تمثلت في جملة مثالب صارخة، تمثل بعضها في ما ورد عن أن «ماكجيل» لا تتحمل أي مسؤولية عن أي أخطاء طبية وغير طبية نتيجة مزاوله فنييها عملهم في مستشفيات الكويت، إضافة إلى أن قيمة العقد 86 مليون دولار، ومع ذلك لم تستطع الشركة دفع قيمة كفالة الضمان الابتدائية البالغة 5 بالمئة، فقامت «الصحة» بدفعها، في محاباة واضحة وغامضة، ثم إعفاء الشركة من استقطاع قيمة الكفالة البالغة 10 بالمئة، كما تم اعتماد محاكم لندن في بريطانيا للنظر في المنازعات، بدلا من المحاكم الكويتية المختصة وفق القانون بالنظر في أي عقد يتم إنجاز العمل المتعلق به في الكويت.. تفاعل عدد من النواب مع القضية، مشددين على حتمية الوصول إلى الخيط الرفيع الذي يشكل حبالا سريا في خباياها، وضرورة الكشف عن جميع تفاصيلها، ففي حين تمنى النائب محمد الكندري أن تتم الاستعانة بما قامت «الكويتية» بنشره، رأى النائب وليد الطبطبائي أن العقد تدور حوله الشبهات، وشبهة التنفيغ واضحة، فيما رأى النائب محمد هايف أن على الوزير أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المتسببين في التجاوزات.

وقد شكر النائب مسلم البراك «الكويتية» على «تفجيرها» القضية، معتبرا إياه عملا صحافيا متميزا، ودعا النائب أحمد لاري إلى انتظار تقرير لجنة حماية الأموال العامة المكلفة التحقيق في الأمر.

<http://www.alkuwaitiah.com/ArticleDetail.aspx?id=13322>

2012/04/30

البريد ضائع بين «التجارة» و«المواصلات»!

لوحظ في الآونة الاخيرة ازدواجية الاختصاصات في الموافقة على ممارسة بعض الأنشطة التجارية، بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة المواصلات، وهو ما تطلب مخاطبات بين الوزارات حول استمرار اصدار «التجارة» للتراخيص التجارية لبعض الأنشطة المتعلقة بالبريد، منها:

- 1 - ارسال الطرود الصغيرة والرسائل السريعة جوا.
- 2 - استلام وتوزيع الرسائل والطرود البريدية.
- 3 - نقل المراسلات من الجهات الحكومية والاهلية داخل الكويت.
- 4 - نقل المراسلات من الجهات الحكومية والاهلية.

ووجهت وزارة التجارة كتاباً إلى وزارة المواصلات أخيراً للتنسيق في شأن مدى صحة استمرارها في إصدار مثل هذه التراخيص، في ضوء القانون رقم 1 لسنة 1970 في شأن تنظيم أعمال البريد ولائحته التنفيذية.

<http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=347432&date=30042012>

2012/04/30

ابن شقيق ملك سوازيلاند: الكويت أهدته طائرة قيمتها 46 مليون دولار
في محاولة لنزع فتيل استياء شعبي متزايد، قال ابن شقيق العاهل السوازيلاندي مسواتي الثالث ان طائرة الملك الخاصة الجديدة التي يقدر ثمنها بنحو 46 مليون دولار اميركي هي في واقع الامر «هدية من الكويت»، نافياً ان يكون قد تم شراؤها من اموال دافعي الضرائب.

واكد ابن شقيق الملك، الامير عمري دلاميني، ان الطائرة ذات المحركين - وهي من طراز «ماكدونيل دوغلاس DC-9» كانت قد اهديت الى الملك مسواتي الثالث من «أصدقاء كويتيين».

ونقلت وكالة انباء سوازيلاندية معارضة تتخذ من جنوب افريقيا مقراً لها عن الأمير دلاميني قوله: «جلالته لم يشتر تلك الطائرة... لقد كانت هدية من الكويت».

وجاءت تصريحات دلاميني رداً على موجة استياء عارمة من جانب حركات عمالية وأحزاب سياسية محظورة، وذلك بعد تداول وسائل إعلام اخباراً مفادها أن الملك اشترى تلك الطائرة الخاصة الفاخرة من أموال دافعي الضرائب.

وكانت وكالة SNN للأنباء قد ذكرت في وقت سابق ان الطائرة وصلت إلى سوازيلاند يوم الثلاثاء الفائت وانه من المقرر أن يستخدمها الملك كوسيلة تنقل خاصة به هو وزوجاته الثلاث عشرة.

ونوهت الوكالة إلى أن «طريقة وتوقيت شراء تلك الطائرة سيئان، بالنظر الى حقيقة أن سوازيلاند تمر حالياً بأسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها».

ووفقاً لأرقام واحصاءات رسمية، فإن 7 من بين كل 10 مواطنين سوازيلانديين يعيشون تحت خط الفقر العالمي الذي يقدر بما يوازي دولاراً واحداً يومياً للشخص، وهو ما يجعل من شعب مملكة سوازيلاند واحداً من أفقر شعوب العالم على الرغم من كون ملكها مسواتي الثالث يحتل المرتبة الـ 15 بين أثرى ملوك العالم وفقاً لقوائم مجلة «فوربس».

وأضافت الوكالة: «يُعتقد أن الملك مسواتي الثالث يحظى بعلاقات وثيقة مع (حكام) دول خليجية من بينها قطر والكويت - وهما الدولتان اللتان يقال انهما قد قدمتا دعماً مالياً من أجل تشييد مطار دولي بتكلفة 300 مليون ليلانجيني سوازيلاندي».

<http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=347513&date=30042012>

2012/04/30

الكهرباء: أعضاء لجنة مهمة يتقاضون مكافآت بلا عمل ولا اجتماعات

أكد مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء والماء لـ القبس ان الوزير عبد العزيز الابراهيم طلب الاطلاع على محاضر اجتماعات احدى اللجان المهمة في الوزارة، بعد ورود معلومات عن عدم عقد أي اجتماع لها منذ أشهر، وقد استلم أعضاؤها جميع المكافآت المخصصة لهم من قبل الوزارة.

واضاف المصدر ان اللجنة التي تختص بمتابعة بعض القضايا الخاصة بالوزارة وتعمل على متابعة منحة الألفي دينار للمواطنين وبعض المخالفات التي يتم رصدها من قبل المسؤولين في الوزارة، لم تعقد اجتماعات لها بصورة منتظمة منذ فترة طويلة، لافتا الى ان اعضاء اللجنة عقدوا اجتماعا في شهر يوليو من عام 2011، الا انهم لم يعقدوا اجتماعات منتظمة في أشهر اغسطس واکتوبر ونوفمبر وديسمبر من العام نفسه.

وتابع المصدر ان اللجنة لم تنتظم في عقد الاجتماعات الخاصة بها، ورغم ذلك كانت مكافآت اعضاء اللجنة تصرف لهم بشكل مباشر على العكس من الاجتماعات غير المنتظمة.

وذكرت المصادر أن الوزير الإبراهيم طالب بضرورة الكشف عن محاضر الاجتماع الخاصه بأعمال اللجنة، ومعرفة اسباب عدم عقد الاجتماعات في تلك الأشهر وكيفية صرف المكافآت للأعضاء.

<http://www.alqabas.com.kw/node/70595>

2012/04/29

وزير يتجاوز الإشارة الحمراء

علمت «الشاهد» ان احد الوزراء الجدد تجاوز الإشارة الضوئية الحمراء وتم ايقافه من قبل دورية مرور تابعة لدوريات العاصمة.

وأضاف المصدر ان العسكري تفاجأ بأن من يقف أمامه وزيرا تم تعيينه مؤخرا وعندما طلب منه رخصة القيادة قام الوزير بتقديمها له وبرر تجاوزه الإشارة الضوئية الحمراء بوجود حالة مرضية طارئة حدثت لأحد أفراد أسرته في مستشفى الأميري.

وأشار المصدر الى ان عسكري المرور أجرى اتصالا هاتفيا بمسؤوله وأبلغه بالمخالفة فأمره بتطبيق القانون وتحرير مخالفة مرورية للوزير الذي وصفه المصدر بالخلوق لا سيما وانه قدم اعتذاره واعترف بخطئه دون مكابرة ووعد بعدم تكرارها.

http://www.alshahedkw.com/index.php?option=com_content&view=article&id=72982:2012-04-28-18-27-52&catid=71:08&Itemid=385

2012/04/29

نقابة شؤون القصر: دعوى قضائية لتشكيل لجنة طبية لفحص موظفي الهيئة

أكدت نقابة شؤون القصر رفع قضية على مدير عام الهيئة مع آخرين تطلب فيها تشكيل لجنة طبية للفحص الشامل من قبل وزارة الصحة وكلية الطب بجامعة الكويت، وإحالة موظفي الهيئة لإجراء الفحص لتقرير مدى تضررهم من اسقف مبنى الهيئة المسرطنة، على حد وصف النقابة.

وأشارت في بيان لها الى انه سبق ان انذر المدير على يد محضر في 15 مارس 2011 لإحالة الموظفين الى لجنة طبية لإجراء الفحوصات لكنه خلال تاريخ الإنذار ابرم عقداً مع أحد المقاولين باستبدال تلك الأسقف بعد ان أنكر ضررها ومسؤوليته القانونية باستبدالها وماتل بها منذ اقامة النقابة الدعوى في 2007 وتمسك بأنكار ضررها ومسؤوليته عنها بالصحف وأمام جلسات قضاء الاستئناف، وأضافت انه انتشرت الكثير من الأمراض التي أشار لها تقرير الجهات الرسمية وإدارة الخبراء ومنها حالة وفاة أحد الموظفين بسبب مرض السرطان.

وتابعت ولما كان ذلك من امتناع مدير عام الهيئة من تنفيذ ما جاء بالإنذار المرسل له من بسام البالول وأنقضت الفترة المحددة له الأمر الذي دفع الى اقامة الدعوى، لافتة الى ان المحكمة الكلية حددت الاربعاء المقبل للنظر بطلبات المدعي والمتدخلين الهجوميين، الأمر الذي تؤكد من خلاله النقابة ولجميع العاملين بالهيئة ومرتادي الهيئة وكل ذي صاحب مصلحة بأن صحة الانسان أهم من كل شيء.

وأكدت النقابة أن الدعوى مفتوحة للجميع ولكل متضرر أو صاحب مصلحة بالانضمام بالدعوى (بالتدخل الهجومي) بالدعوى وبطلب الحكم لنفسه بطلب الفحص الطبي الشامل من خلال اللجنة الطبية وبالزام مدير عام الهيئة بكل مصاريف العلاج والاضرار التي تسبب بها له منذ 2002 وحتى تاريخه. مضيعة انها على أتم الاستعداد للتنسيق مع كل المنضمين للدعوى لاستكمال اجراءاتهم القضائية.

<http://alwatan.kuwait.tt/article/details.aspx?Id=190299&YearQuarter=20122>

2012/04/29

يسرى العمر تهاجم قطاعات التربية.. وتؤكد اختطاف الوزارة..!!

أقيم في الأسبوع الماضي الملتقى التربوي السادس لمديري مدارس المرحلة الثانوية لمنطقة الفروانية التعليمية تحت رعاية وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف وأنابت عنه وكيل الوزارة تماضر السديراوي، وقد استضاف كل من التربوي فيصل العبد الجادر والذي تحدث عن بداية نشأة التعليم في الكويت، ومدير عام منطقة الفروانية التعليمية يسرى العمر والتي شنت هجوماً على نظام التعليم في الكويت، وبينت بأنها ما زالت مؤيدة لنظام المقررات، والذي أثرت عليه التغييرات الكثيرة وغير المدروسة وأدت إلى تدهوره، علماً بأن مخرجات نظام الفصلين كانت أقوى بكثير من مخرجات نظام المقررات وهذا بشهادة مخرجات جامعة الكويت، كما صرحت بأن المشكلة تكمن في التدخل في العملية التعليمية من خارج الوزارة !!! وذكرت بأن قطاعات التربية تعمل بصورة انفرادية والبعض يتصرف بعقلية الأسرار ويخفي البيانات الضرورية لنجاح بقية القطاعات، وعدم وجود مرجعية في

القرار وعدم تنسيق بين قطاعات التربية، كما انتقدت أن تقوم الجهة نفسها بتقويم ذاتها كما يحدث الآن، فكيف يتم ضمان سلامة العمل في ظل هذه الأوضاع؟ وصرحت بأنها كانت مغيبة عن جميع قرارات الوزارة في الآونة الأخيرة ..!! كما أكدت تعليق التربوي المتقاعد ومدير عام منطقة الفروانية السابق خالد الصليهم بأن وزارة التربية وزارة مختطفة!!!

كل تلك التصريحات وذلك الهجوم في الردود كانت أمام مرأى ومسمع من وكيل وزارة التربية تماضر السديراوي دون أية ردود أو تعليقات واضحة ..

والغريب في الأمر : ما هو موضوع اختطاف وزارة التربية؟! وما هي حقيقة هذا المصطلح الغريب، وكأن من يتولى مسؤولية وقيادة هذه الوزارة أشخاص يخونون تلك المسؤولية!!! وكل من أراد الانتقام من أحد ما وصف الوزارة بأنها مختطفة!!! أما التصريحات والتي وصفها البعض بالشفافية والجرأة الأدبية فلم تتم للأسف الشديد إلا عن صراع نسائي واضح، وحقد دفين في نفوس البعض، وإلا ماذا يعني أن المشكلة تكمن في تدخلات من خارج الوزارة؟! وماذا يعني أن هناك من يتصرف بعقلية الأسرار ويخفي البيانات الضرورية لنجاح بقية القطاعات؟! وماذا يعني أنها كانت مغيبة عن جميع قرارات الوزارة في الآونة الأخيرة؟! وأنها تنتقد أن تقوم الجهة نفسها بتقويم ذاتها؟!؟

يا (أم عبد اللطيف) كل ما ذكرته صحيح وتعتبر تصريحات جريئة، ولكن عذرا، فأين أنت من كل تلك الإخفاقات؟! ما هو دورك كقيادية تربوية ومدير عام منطقة تعليمية؟! كيف تكونين مغيبة وتوقعك مذيل في جميع اجتماعات مديري عموم المناطق التعليمية مع الوكيل المساعد للتعليم العام؟! كيف تكونين مغيبة وتترأسين كمنترول القسم الأدبي ولسنوات عديدة على التوالي؟! كيف تكونين مغيبة وتلتقين مع مديري المدارس والطلبة لتوضيح القرارات وموافقتك عليها!!! كيف تكونين مغيبة وأنت تترأسين لجان عمل كثيرة ومن أهمها اختيار معلمين من الخارج؟! كيف تنتقدين تقييم الجهة نفسها لعملها، وأنت تشاركين في تلك اللجان وآخرها لجنة تقييم نظام آلية تعديل الدرجات مع الأستاذتين رقية وسكينة غلوم والأستاذ إبراهيم القطان؟! كيف تسمحين أن تكوني مسؤولة تربوية في وزارة مختطفة، وتعمل في ظل تدخلات خارجية؟! لماذا لا تكشف عن ماهية تلك التدخلات وتلك الأطراف؟! ولماذا تقبلي التعاون معهم والعمل في ظل تدخلاتهم؟! وإن كان هناك من يعمل بعقلية الأسرار وإخفاء البيانات الضرورية لنجاح بقية القطاعات، أين هو دور وكيل الوزارة إذن؟! وأين هو دور وزير التربية؟! وما هي أهمية اجتماعات مجلس الوكلاء إذن؟! هل أولئك الأشخاص يعملون بصفتهم الشخصية، أم بصفة القطاعات ووزارة التربية، حتى يخفوا تلك البيانات الضرورية؟!؟

لقد كان من الأوجب على مدير عام منطقة الفروانية التعليمية أن تكون أكثر شفافية وجرأة، وتوضيح دورها في تلك الإخفاقات، لا أن تلقي كرة النار في ساحة غيرها وتتصل من المسؤولية وكأنها شخصية بصامة فقط ولا دور لها في وزارة التربية؟! فمن يكون ذا خبرة لا تقل عن 30 عاما، وله منصب وظيفي إشرافي مهم،

ويكون مغيبا في وزارة مختطفة، يتوجب عليه الاستقالة من تلك الوزارة حفاظا على مبادئه واحتراما لمن يعمل من أجلهم !!
ومنا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي دنايف الجرف، إن كانت تلك هي آراء مدير عام منطقة تعليمية ورئيس كترول عام في وزارة التربية ونظام التعليم في الكويت وذات خبرة قد تصل إلى 30 عاما، وأمام مرأى ومسمع من وكيل وزارة التربية، فلا نستغرب تدمير المجتمع الكويتي من طلبة ومعلمين وأولياء الأمور والنظرة التشاؤمية للتعليم في الكويت...!!!
ثانوية اليرموك و(خطا) الدستور

الأخطاء اللغوية التي تصدر من بعض المدارس أحيانا تثير بعض الاستغراب خاصة إن كانت مديرة المدرسة ذات خبرة طويلة ولها باع طويل في التربية، فلا نعلم كيف تفوت عليها مثل هذه الأخطاء، وهذا ما حدث في حفل ختام فعالية مشروع (على خطأ الدستور) لجماعة دستورنا سورنا، حيث أن كلمة (خطى) تكتب بالألف المقصورة وليس بالألف الممدودة، فيتحول المعنى إلى معنى آخر، ومن المخزي أن تصدر أخطاء لغوية في دعوات رسمية، دو انتباه من أي مسؤول عن العمل، ما يجعل الحضور للأسف يتركون الإيجابيات ويلتفتون للسلبيات فقط!!!

<http://www.alamalyawm.com/ArticleDetail.aspx?artid=221729>

2012/04/29

الكهرباء» تهدر 650 ألف دينار ... تكلفة دراسة مناقصة العدادات الذكية

تساءلت مصادر مسؤولة في وزارة الكهرباء والماء، عن العوائق والأسباب التي تحول دون توقيع العقد مع الشركة الفائزة بمناقصة العدادات الذكية، وإصدار الفواتير رقم 88، 89، رغم ترسية هذه المناقصة في عهد وزير الكهرباء والماء السابق سالم الأذينة، على إحدى الشركات المحلية، مهدرة بذلك تكاليف باهظة في دراسة المناقصة، قدرها 650 ألف دينار.

وقالت المصادر، إن «الوزارة تحملت تكاليف باهظة في دراسة المناقصة، تم دفعها للمستشار العالمي الذي قام بوضع المواصفات والشروط الفنية لهذه المناقصة، والذي تقاضى نظير خدماته 650 ألف دينار»، لافتة إلى أنه تم تأهيل شركات لقراءة العدادات، وأخرى للفواتير، وثالثة للاتصالات، إضافة إلى تأهيل مصانع عالمية لتصنيع تلك العدادات وشركات عالمية لإصدار الفواتير.

وأضافت المصادر، إن «هذه الإجراءات استغرقت وقتا طويلا، ومخاطبات بين الوزارة ولجنة المناقصات والجهات المعنية، وتم الانتهاء من كل الاجتماعات التمهيدية وأخذ الموافقة على ميزانيتها من وزارة المالية، حيث تمت مخاطبة قطاع الشؤون المالية في وزارة الكهرباء لتجهيز العقد، واستيفاء جميع الأوراق المطلوبة من الشركة الفائزة قبل توقيع العقد».

وبينت، أن «المشروع استهلك جهودا استمرت لثلاث سنوات عمل، بما فيها فريق العمل الذي تشكلت منه لجنة الإشراف على هذه المناقصة بكل جد وتفان، ومع هذا لم

يصرف لهم فلس واحد، مقارنة بالمستشار العالمي»، متسائلة عن الأسباب التي تحول دون تنفيذ، وتجميد هذا المشروع ذي الفوائد المتعددة. وأشارت المصادر إلى أن مناقصة العدادات الذكية تمت تجزئتها إلى ثلاثة أجزاء، حيث تم طرح الجزءين الأول والثاني، ولم يطرح الثالث حتى الآن، لعدم توقيع عقد الجزءين الأول والثاني.

<http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=347104&date=29042012>

2012/04/27

«الأوقاف»: إيقاف 3 مراقبين عن العمل

أصدر وكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية د. عادل الفلاح امس 3 قرارات ادارية بوقف 3 مراقبين عن العمل بعد احالتهم لجهات التحقيق. وأشارت مصادر خاصة لـ«الأخبار» الى ان القرارات شملت ايقاف مراقب الصيانة بإدارة مساجد محافظة الاحمدي، ومراقب الصيانة بإدارة مساجد محافظة الجھراء، والمراقب الاداري بإدارة مساجد الجھراء وذلك لما تقتضيه مصلحة العمل وفق ما جاء بالقرار.

وأوضحت المصادر انه قد سبق احالة الموقوفين الثلاثة الى جهات التحقيق منذ فترة وخاصة مراقب الصيانة والمراقب الاداري بإدارة مساجد الجھراء بعد كثرة الشكاوى المتبادلة بينهما وبين مدير ادارة الجھراء.

<http://www.alanba.com.kw/AbsoluteNMNEW/templates/local2010.aspx?articleid=287503&zoneid=14&m=0>

2012/04/27

العبيدي يفتح تحقيقا في اختلاسات «الطبية»

على مبدأ «وشهد شاهد من أهلها» أكدت الجمعية الطبية الكويتية اختلاس مبلغ 40 ألف دينار، بل وزادت عليه مبلغ 500 دينار.

وأوضحت الجمعية في بيان موقع باسم رئيس مجلس إدارتها الدكتور علي المكيمي أنها «فوجئت بأن رصيدها في البنك قد سحبت منه مبالغ تزيد على أربعين ألف دينار كويتي، بناء على شيكات منسوب صدور توقيعها لرئيس الجمعية ونائبه».

وأشارت إلى أن المندوب من فئة البدون هو من قام بتزوير توقيع رئيس مجلس الإدارة ونائبه، ما أدى الى سحب مبلغ 40500 دينار من حساب الجمعية «دون علم أو موافقة منها بعد تزوير التوقيعات الخاصة بممثلي الجمعية».

وقالت الجمعية انها تقدمت بالشكوى الى النيابة العامة لإجراء التحقيقات، كما تقدمت بشكوى الى الادعاء العام ضد المندوب «ومازالت الشكوى في التحقيقات»، لافتة الى أن «الثابت في التحقيقات أن من أسماهم المتهم بالمحظيين (في الخبر الذي نشرته «الراي» أمس) نفوا تسلمهم أي مبالغ منه وأنهم لم يشاهدوه إلا من خلال إنهاء

معاملات الجمعية، ما يثبت كذب أقواله وأنها ليست الا محاولة لنفي الاتهام، فضلا عن افتقارها للحقيقة أو أي سند». وفي الموضوع نفسه، علمت «الراي» ان وزير الصحة الدكتور علي العبيدي سيفتح تحقيقا في الموضوع.

<http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=346800&date=27042012>

2012/04/26

موظفو «الكهرباء» يشكون مسؤوليهم إلى الإبراهيم

تلقى مكتب وزير الكهرباء والماء المهندس عبدالعزيز الإبراهيم مؤخراً جملة من الشكاوى العمالية المرفوعة من قبل الموظفين ضد مسؤوليهم بالوزارة ابتداءً من رئيس قسم حتى وكيل الوزارة بصفته، وتتوعت الشكاوى بين تظلمات وطلبات مستحقة رفعها الموظفون الى الوزير الإبراهيم للنظر فيها والانتصار لهم. وكشفت مصادر مطلعة لـ «الجريدة» ان من اغرب الشكاوى التي تقدمت الى مكتب الوزير عدم وجود أجهزة لاسلكية سليمة لدى مراكز طوارئ الكهرباء والماء منذ عام 1991، مفيدة بأن المراكز تحتوي على أجهزة لاسلكية متعطلة ولم يتم تصليحها منذ ذلك الوقت.

واشارت المصادر الى ان هذه المطالبات كانت متكررة منذ اكثر من 20 عاماً، ولكنها لم تنفذ ولم يلتفت اليها بتاتاً، لاسيما انها تخدم مصلحة العمل خصوصاً اوقات الازمات والنكبات الطبيعية، والتي تقطع الارسال الذي يعتمد عليه موظفو الطوارئ وهو هواتفهم الخلية النقالة، مفيدة بأن الموظفين يدفعون من حساباتهم الشخصية قيمة فواتير تلك الهواتف التي يستخدمونها للعمل، من دون تعويض يتلقونه من قبل الوزارة.

واضافت ان هناك فقرا كبيرا في سيارات الطوارئ رغم ادخال الوزارة ثلاث سيارات في كل مركز طوارئ مؤخراً، الامر الذي يدعو موظفي المراكز الى استقلال سياراتهم الشخصية لتعجيل وتيرة عمل مساعدة المستهلكين، وفي كثير من الحالات ينتظر الموظفون رجوع سيارات الطوارئ الى المركز لتخرج مرة اخرى الى موقع بلاغ اخر.

وفي السياق ذاته، قالت المصادر ان هناك تظلمات كثيرة تلقاها مكتب الوزير تفيد بتعرض الموظفين للظلم في قرارات تسكين المناصب، حيث وضع عدد من غير المؤهلين من الموظفين لتسكين المناصب الاشرافية في ظل وجود اشخاص احق بتلك المناصب المعلنة.

واكدت المصادر ان الموظفين رفعوا تلك الشكاوى والتظلمات الى الوزير الإبراهيم تفاؤلاً منهم بقدرته على حل الازمات والاشكالات التي تؤرق عمل موظفي الوزارة، لاسيما انه خرج من رحم الوزارة وأعرف بما يدور فيها.

<http://aljarida.com/2012/04/25/2012478226>

2012/04/26

تحقيق مع مسؤول في مرور العاصمة

علمت القبس من مصدر أمني مطلع أن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء د. مصطفى الزعابي، فتح تحقيقاً موسعاً مع أحد المسؤولين في إدارة مرور العاصمة بسبب شكوى جماعية من الموظفين تجاه مسؤولهم. ووفق المصدر فإن الموظفين أرفقوا في شكواهم كل الملاحظات السلبية التي يقوم بها المسؤول ضدّهم.

<http://www.alqabas.com.kw/node/69519>

2012/04/25

200 ألف عداد كهرباء بلا فواتير والمتأخرات 245 مليوناً

كشفت مصادر مطلعة في وزارة الكهرباء والماء عن وجود أكثر من 200 ألف عداد كهرباء لم يتم إصدار أي فواتير لها منذ أربع سنوات حتى الآن. وأشارت معلومات المصادر إلى أن قطاع شؤون المستهلكين في الوزارة يتحمل مسؤولية تراكم المديونية لدى المشتركين بخدماتها، والتي وصلت إلى 245 مليون دينار، مؤكدة أن هذا القطاع تسبب بالأزمة الراهنة من خلال رفضه ترسية المناقصات الخاصة بأعمال قراءة العدادات والقطع والإيصال لأسباب مجهولة، باستثناء مناقصة واحدة بدأت أعمالها 19 أبريل الجاري في 3 محافظات. وحذرت المصادر من صعوبة تحصيل تلك المبالغ المتركمة من المستهلكين الذين قد يعجزون عن الوفاء بها دفعة واحدة نظراً لارتفاع قيمة تلك الفواتير في ظل توقف أعمال قراءة العدادات، مشيرة إلى مزاجية الوزارة في تقسيط المبالغ على المستهلكين في ظل غياب الآلية الواضحة لجدولة تلك المديونيات. وتساءلت عن أسباب تقاعس قطاع شؤون المستهلكين عن تصدير الفواتير للمستهلكين أولاً بأول، وكذلك عن الأسباب الخفية التي تحول دون قيام الوكيل المساعد للقطاع بتوقيع المناقصات الخاصة بأعمال قراءة العدادات رغم وجود عجز واضح يعاني منه القطاع في هذا الجانب.

<http://www.al-seyassah.com/ArticleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/188244/reftab/36/Default.aspx>

2012/04/25

ضغوط نيابية على الحرف لتمير معاملات مخالفة

كشفت مصادر قريبة من وزير التربية وزير التعليم العالي د. نايف الحرف النقاب عن ظاهرة خطيرة يشهدها مكتب الوزير يومياً تتمثل في مراجعات بالعشرات من قبل بعض "نواب الخدمات" ومعهم طوابير من المراجعين لإنجاز معاملات مخالفة للوائح الوزارة.

وقالت المعلومات لـ "السياسة" ان القسم الاكبر من تلك المراجعات يقوم بها نواب من الدائرتين الرابعة والخامسة ويتضح ان اكثرها مخالف للقوانين واللوائح ويرتبط بمصالح انتخابية ضيقة الأمر الذي يضطر الوزير الى التخلص منها بتوقيعها بعبارة "لامانع وفق النظم واللوائح " ليعود النائب ثانية مطالبا الوزير بكسر القانون وتعديل تأشيرته.

ونقلت المصادر عن وزير التربية استياءه الشديد من تلك المعاملات المخالفة والواسطات النيابية لاسيما أن جميعها تتعلق بنقل معلم أو معلمة من مدرسة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى أو نذب وخلافه، وهي أمور يقوم بها مراقب مرحلة أو مدير شؤون تعليمية في أي منطقة وفق اللائحة ولا تستدعي تأشير الوزير عليها. وأكدت أن الوزير أعطى تعليماته لمسؤولي قطاعات الوزارة كافة بعدم تمرير أي معاملة تخالف قوانين ولوائح الوزارة والتعامل مع الجميع وفق مسطرة واحدة إلا في الحالات الإنسانية وفي أضيق الحدود، مطالبا النواب بضرورة احترام القانون والالتزام بالقسم الذي عاهدوا عليه الشعب الذي فوضهم تمثيله.

<http://www.al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smld/438/ArticleID/188243/refiab/36/Default.aspx>

2012/04/24

«دسمان» دعا إلى التصدي للفساد في النظم والقطاعات الدوائية

أعلن معهد دسمان للسكري، عن دراسة أعدها للتصدي للفساد في النظم والقطاعات الدوائية، وذلك عبر زيادة الشفافية، والمساءلة، وترويج وتعزيز الممارسات الاخلاقية.

وقدم المعهد، في مؤتمر علمي، عقده بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، دراسته عن برنامج الإدارة الرشيدة للأدوية، وذلك عبر ثلاث مراحل هي: «التقييم الوطني الشفاف، واعداد إطار عام وطني للإدارة الرشيدة للأدوية، وتنفيذ البرنامج الوطني للإدارة الرشيدة للأدوية».

وقالت منسقة المؤتمر، مديرة قسم التخطيط والتطوير الصحي بمعهد دسمان، الدكتورة داليا بدوي، إن «المرحلة الأولى، وهي التقييم الوطني، تهدف إلى الحصول على صورة واضحة لمستوى الشفافية، واحتمال الاستعداد للفساد في القطاع العام للأدوية، وذلك باستخدام أداة منظمة الصحة العالمية للتقييم»، لافتة إلى أن هذه الأداة لها ثمانية فروع، وهي تسجيل الأدوية، والتحكم بترويجها، والتفتيش ومنح التراخيص للمؤسسات الصيدلانية، والاختيار والشراء والتوزيع للأدوية الأساسية، ومراقبة التجارب السريرية.

وأضافت، ان «التقييم الوطني يمثل خط الأساس لمراقبة ما يحرزه البلد من تقدم مع مرور الزمن في مجال الشفافية، ولا يهدف برنامج الادارة الرشيدة للأدوية إلى قياس الفساد، بل التعرف على مدى المقاومة التي يتمتع بها النظام نحو الممارسات المنافية للأخلاق، والتقييم يعد مدخلا لاعداد البرنامج الوطني للإدارة الرشيدة للأدوية

وتعزيزه، والذي يجب ألا يعتبر غاية مقصودة لذاته، بل انه مجرد البداية العملية التي تستهدف القيام بجهود طويلة الأمد، لتعزيز الادارة الرشيدة في قطاع الأدوية». وأوضحت، أن التقييم ينظر إلى معرفة الأطراف المعنية بمجال الأدوية بالاجراءات والآليات المتبعة فيه، والجوانب المستهدفة، والتي تتضمن التشريعات والمستندات الرسمية، والاجراءات المكتوبة وعمليات اتخاذ القرار، واللجان ومعايير العضوية بها، وسياسة الاعلان عن تضارب المصالح، بالاضافة إلى الآليات الخاصة بالتظلم والشكاوى وخلافها من أنظمة المراقبة.

وبينت أن «فريق التقييم يتكون من اثنين من النظراء الحكوميين، واثنين من المسؤولين الوطنيين، واثنين مساعدين لهما، على أن يقوم الفريق بعمل مقابلات شخصية لاجراء استبيان مع من لديهم الخبرة في الفروع الثمانية الرئيسية للقطاع الدوائي، يتم خلاله أخذ التوصيات والمقترحات، مع تجميع المستندات والوثائق، وبواقع 120 استبيان بمعدل 15 استبياناً لكل فرع، وأخيراً تحليل نتائج هذه الاستبيانات، ومن ثم مناقشة نتائج تقييم الشفافية من خلال ورش عمل على المستوى الوطني، وتحضير تقرير مختصر ومتكامل للتوصيات.

<http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=345954&date=2404>

[2012](#)